توصيات حول مشاركة المرأة في عملية السلام وما بعدها في اليمن

9 11 أبريل/ نيسان، 2019

القاهرة

1) رفع مستوى المشاركة الحقيقية للمرأة في عملية السلام.

إلى أطراف النزاع:

- التزام الأطراف المتصارعة بمواصلة محادثات السلام والضغط على جميع الفصائل والأطراف المعنية لانهاء العنف ، و الحرب، ورفع الحصار، وفتح المعابر ومطار صنعاء,ودعوة أطراف الصراع إلى سرعة استكمال تنفيذ اتفاق ستولكهولم الخاص بالملفات الجديده ، الاسرى وتعز.
- الإلتزام بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني، بما في ذلك تمثيل المرأة في المفاوضات، وفي المرحلة الإنتقالية، وفي عمليات صنع القرار السياسي الأوسع.

إلى المجموعات والشبكات النسوية اليمنية:

- التنسيق والسعي نحو إيجاد أرضية للعمل المشترك الفاعل، على المستويين الوطني والدولي لإيقاف الحرب، والتوصل إلى سلام دائم في اليمن.
- الإنخراط في حوار مع أطراف النزاع لتحديد المجالات ذات المصالح والإهتمامات المشتركة، والحلول الممكنة للنزاع.
- وضع خارطة طريق لتعزيز الأدوار المختلفة، التي تستطيع المرأة القيام بها لبناء السلام على مختلف الصعد، وتوحيد جهود الشبكات لتنفيذ هذه الخارطة.
- الدعوة والمناصرة لمسألة تمثيل النساء بما لا يقل عن 30 % في جميع جهود الوساطة وبناء السلام، وفقا لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني.
- وضع استراتيجية مشتركة للنهوض بما تقدم، يصحبهاخطة مناصرة تشمل أساليب المناصرة التقليدية والمبتكرة، وتعزيز التحالفات والائتلافات بين النساء الوسيطات، وشبكات بناء السلام.
- تأسيس لجنة تنسيق لشبكات ومنظمات بناء السلام النسوية، ينبثق عنها مجموعة عمل لوضع خطة مناصرة.
- كتابة رسائل مشتركة إلى المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتشجيع تمثيل النساء بنسبة 50 % في لجان الخبراء والهيئات الاستشارية.
- تأسيس قاعدة بيانات حول النساء من ذوات الخبرة في المسائل السياسية والأمنية والعسكرية، اللواتي يمكنهن تقديم الدعم الفني في جهود السلام والاستقرار.
- وضع دليل مفصل لجميع المنظمات والجهات اليمنية العاملة في مجال صنع السلام، في اليمن والخارج.

- اقامة شراكات استراتيجية للمنظمات والمجموعات والشبكات النسوية العاملة على تفعيل القرار 1325 والقرارات اللاحقة, وصنع قنوات للاتصال مع صناع القرار في الامم المتحدة للحصول على دعمهم.

إلى المبعوث الأممي الخاص:

- ممارسة الضغط على أطراف النزاع لضمان تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 30٪ على الأقل في وفودها للمفاوضات أو المشاورات ذات الصلة، بما يتفق مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.
- ضمان تمثيل النساء بنسبة 50 % في جميع الهيئات التي يشكلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة، مثل الهيئات الاستشارية واللجان الفنية، والنظر في إنشاء طاولة ثالثة للمرأة في مفاوضات السلام.
- الالتزام بتخصيص نسبة 15 % من جميع أموال بناء السلام، لدعم عمل المجموعات والمنظمات النسائية في عملية السلام.

إلى المجتمع الدولي:

- ممارسة الضغط على طرفي النزاع لإشراك النساء في جميع اللجان المنبثقة عن الاتفاق السياسي، بما في ذلك اللجان التحضيرية، ولجان مراقبة وقف إطلاق النار، ولجان نزع السلاح، ولجان فتح الطرق والمعابر.
- دعم استراتيجيات وآليات المرأة لتعزيز شراكاتها السياسية مع صانعي القرار المؤثرين الرئيسيين.
- توفير الدعم المالي والفني لوضع وتنفيذ خطة تدريب لبناء قدرات المرأة على الوساطة والتفاوض وبناء السلام.
- ممارسة الضغط على طرفي النزاع بالإلتزام بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني، فيما يتعلق بتمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 30 % على الأقل. (ملاحظة : تم اقتراحأن يشمل هذا 50 في المائة من النساء الجنوبيات، ولكن لم يكن هناك توافق على ذلك في المجموعة.)
- دعم وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية لقرار مجلس الأمن رقم 1325 المرأة، والسلام والأمن في اليمن.

2) تعزيز إدماج المرأة، وضمان اتفاق سلام يراعي مسألة النوع الإجتماعي.

الى أطراف النزاع:

- الالتزام بمخرجات مؤتمر الحوار والقرارات الاممية ذات العلاقة ، بالتي صادق عليها اليمن، مثل اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)،وخاصة التوصية العامة رقم 30 بشأن النساء في حالات النزاع وما بعد النزاع، والأهداف 5 و 16 من أجندة التنمية للعام 2030.
- الإلتزام بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني، واتفاقية مجلس التعاون الخليجي.
- إقرار دور المجموعة الاستشارية النسويةاليمنية، ومشاركة المرأة في العملية السلمية، لضمان اتفاق سلام أكثر استدامة.

إلى المجموعات والشبكات النسوية اليمنية:

- تقديم فقرات ادراج قضايا النوع الاجتماعى وحقوق المرأة ضمن جدول اعمال محادثات السلام وبما يتعلق بإدراجها في اتفاق السلام النهائي، وعمل مناصرة لدمجها.
- تقديم المساعدة للمجموعة الإستشارية النسوية، ولأي لجنة فرعية أخرى يجري تشكيلها وفق الحاجة.
- صياغة وتقديم مقترحات مشتركة للمجتمع الدولي، والأمم المتحدة، وأطراف النزاع حول اللغة مراعية للإعتبارات الاجتماعية، وحلول النزاع، التي يمكن دمجها في المفاوضات، واتفاق السلام النهائي.

إلى المبعوث الأممي الخاص:

- ضمان دمج المنظور الاجتماعي في اتفاق السلام النهائي، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1325، والضغط على الأطراف للالتزام بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
- دعم المجموعة الإستشارية النسوية ،لتكون أكثرشمولا وتمثيلا، من خلال توسيع، أو تناوب العضوية فيها. الأمر الذي سيمكن المجموعةمن أن تصبح آلية دعم أكثر فاعلية للمبعوث الخاص. وتشكيل لجان فرعية فنية لدعم المجموعةالإستشارية في القضايا التي تثار في المفاوضات.

إلى المجتمع الدولي:

- ممارسة الضغط على أطراف النزاع للعمل على التوصل إلى اتفاق سلام يراعي المسألة الاجتماعية، والتقيد بالالتزامات الدولية، بما في ذلك،وعلى سبيل المثال لا الحصر، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وقرار مجلس الأمن رقم 1325 والقرارات اللاحقة.
- التعاون مع مكتب المبعوث الأممي الخاص لتقديم مزيد من الإيضاح للمواطنين اليمنيين حول دور ومهام المجموعةالإستشارية النسوية، وتقديم الدعم لها لتتمكن من القيام بدورها وتحمل مسؤولياتها.

3) تعزيز مساهمة المرأة في مبادرات السلام والحوار على المستوى المحلي.

إلى المجموعات والشبكات النسوية اليمنية:

- توحيد الجهود والأصوات لإنهاء الحرب. وتدريب النساء وتمكينهن للقيام بدور الوساطة بين الأطراف المتنازعة.
- تشكيل لجان محلية لتوثيق آثار الحرب وأضرارها، واحتياجات إعادة الإعمار، وإدماج المرأة في برامج التنمية وإعادة الإعمار على المستوى المحلي.
- الإنخراط في حوارات مع المجتمعات المحلية، وتعزيز جهود فض النزاعات فيها.

إلى المجتمع الدولي:

- توجيه الدعم المالي والتقني للمجموعات والشبكات النسوية والجهات المعنية، وشركاء المسار الثاني، لتعزيز عملية السلام وتمكين المرأة اليمنية فيها.
- بناء قدرات المرأة في حل النزاعات والوساطة، وتعزيز دورها في جهود الوساطة المحلية.

4) زيادة المشاركة السياسية للمرأة ووصولها إلى مواقع صنع القرار على جميع المستويات.

إلى صناع القرار على المستوى الوطني:

- تشجيع مشاركة المرأة في المجالس المحلية، والعمل على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، بما في ذلك نظام الحصص (الكوتا) بنسبة لا تقل عن 30 %.
- إحياء وتعزيز دور المجلس الأعلى للمرأة، واللجنة الوطنية للمرأة، في جميع المحافظات،لتحقيق تقدم في مسألة تمكين المرأة، وحماية حقوقها الإنسانية الأساسية، ودعم المبادرات والمجموعات والمنظمات النسوية غير الحكومية.
- تأسيس آلية للتنسيق بين فروع اللجنة الوطنية للمرأة في كافة المحافظات.
- تعزيز مبدأ الحقوق المتساوية، وفرض التعليم الإلزامي للذكور والإناث على حد سواء.
- منح المرأة الثقة والدعم للوصول إلى مواقع صنع القرار.

إلى المجموعات والشبكات النسوية اليمنية:

- الانخراط مع زعماء وشيوخ القبائل، ورجال الدين، والقادة السياسيين،لحشد الدعم من أجل تعليم المرأة وإدماجها في جميع مستويات الحكم.
- العمل الجماعي لبناء قدرات نسائية مناسبة، لضمان وصول المرأة على قدم المساواة، لمواقع صنع القرار في أجهزة الدولة.
- تعزيز المبادرات المحلية، وتنظيم لقاءات حوار بين المرأة وقادة الأحزاب السياسية من أجل اعتماد استراتيجيات حاسمة و فعالة لزيادة تمثيل المرأة في العمل الحزبي.
- تشكيل مجموعات مراقبة، تضم ممثلين عن الأحزاب السياسية، والمبادرات والمنظمات، لمراقبة مدى التزام الأحزاب السياسية بتمثيل المرأة في هياكلها.
- التعاون مع اللجنة الوطنية للمرأة، والتنسيق مع وزارة تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، لرفع مستوى وعي صناع القرار حول مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

إلى المبعوث الأممي الخاص:

- تشجيع نظام الحصص (الكوتا) بنسبة لا تقل عن 30% لدى الأحزاب السياسية في أي اتفاق ينبثق عن عملية السلام،لضمان وصول تمثيل المرأة إلى المستوى المحدد في الالتزامات الوطنية والدولية.
- ضمان الإشارة بشكل دائم إلى قرار مجلس الأمن رقم 1325 في جميع المناقشات، والضغط على أطراف النزاع، ومؤيديهم، لتنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة. وتأكيد الدور الهام للمرأة فى منع وحل النزاعات وفى محادثات السلام وعمليات بناء السلام وحفظه والاستجابة الانسانية وفى اعادة الاعمار.

إلى المجتمع الدولي:

- تقديم الدعم المالي والفني لبرامج التوعية وبناء القدرات، لزيادة قدرة المرأة على المساهمة بشكل بناء،في هياكل الأحزاب السياسية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المهارات القيادية، والحملات السياسية، وكتابة الخطابات، الخ.
- تشجيع صناع القرار في الحكومة، والسلطات المحلية، على تطبيق نظام الحصص (الكوتا) لتمثيل المرأة بما لا يقل عن 30 ٪ .
- تقديم الدعم المالي والتقني لإعادة تفعيل وتعزيز المجلس الأعلى للمرأة، واللجنة الوطنية للمرأة،، ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة والعاملة في مجال المرأة, وأنشطتهما وبرامجهما.
- دعم تطوير برامج تعزيز تعليم المرأة،وتوعية المجتمع بأهمية تعليم الفتيات.
- تأكيد دور الإعلام في توحيد جهود النساء والمجموعات والشبكات النسوية اليمنية في عملية بناء السلام.
- ضمان إجراء عملية بناء السلام, وباتخاذ خطوات فاعلة ومؤثرة في تطبيق العدالة الانتقالية وآلياتها على جميع الممارسات المؤسساتية والمجتمعية.